الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم المالية والمحاسبة تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

الرقابة و التدقيق المحاسبي في المؤسسات المالية

دراسة حالة : بنك الجزائر الخارجي

BEA

من إعداد الطالبة :

قارة بلحول

تحت إشراف الأستاذ :

معارفية الطيب

أعضاء لجنة المناقشة :

-الأستاذ المشرف	-معارفية الطيب
-رئيس اللجنة	-الاستاذ بن عطية
-الأستاذ المناقش	-بن يمينة

السنة الجامعية 2016-2017

الفهرس

ـ الشكر .

ـ الإهداء .

ـ مقدمة .

ـ ملخص البحث .

*** الجانب المنهجي :**

1 ـ الإشكالية و التساؤلات 09

2 ـ الفرضيات 09

3 ـ أسباب اختيار الموضوع 10

4 ـ أهمية الدراسة 10

5 ـ أهداف الدراسة 10

6 ـ منهج الدراسة 11

7 ـ حدود الدراسة المكانية و الزمنية 11

8 ـ صعوبات الدراسة 11

***الجانب النظري :**

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري لنظام الرقابة الداخلية .

ـ تمهيد 14

المبحث الأول : عموميات حول نظام الرقابة الداخلية 15

1/1 ـ مفهوم نظام الرقابة الداخلية و مراحل تطوره 16

1/2 ـ أهم التعاريف الحديثة لنظام الرقابة الداخلية 17

المبحث الثاني : العوامل المساعدة على تطور نظام الرقابة الداخلية 18

المبحث الثالث : أنواع أنظمة الرقابة الداخلية و أهدافها 20

ـ خلاصة 24

الفصل الثاني : التدقيق المحاسبي .

ـ تمهيد 26

المبحث الأول : نبذة تاريخية حول علم التدقيق المحاسبي 27

المبحث الثاني : تعريف التدقيق المحاسبي 29

المبحث الثالث : أهداف التدقيق المحاسبي بالمؤسسة المالية.....32

المبحث الرابع : أنواع التدقيق المحاسبي 34

المبحث الخامس : المفاهيم الأساسية للتدقيق 37

المبحث السادس : معايير علم التدقيق المحاسبي 38

ـ خلاصة 45

الفصل الثالث : التدقيق المحاسبي الداخلي و الرقابة الداخلية بالمؤسسة المالية .

ـ تمهيد 47

المبحث الأول : علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية 48

المبحث الثاني : معايير التدقيق الداخلي 49

المبحث الثالث : أنواع معايير التدقيق الداخلي 53

المبحث الرابع : أهمية و أهداف معايير التدقيق الداخلي 54

ـ خلاصة 55

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية .

ـ تمهيد 57

المبحث الأول : تقديم بنك الجزائر الخارجي BEA 58

المبحث الثاني : تعريف بنك الجزائر الخارجي و أهم ومهامه و وظائفه 58

1/2 : تعريف بنك الجزائر الخارجي 58

2/2 : وظائف بنك الجزائر الخارجي 59

3/2 : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي 60

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في البنك 61

ـ خلاصة 67

ـ خاتمة 68

ـ قائمة المراجع 69

كلمة شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنار لنا الدرب، وفتح لنا أبواب

العلم

وأمدنا بالصبر والإرادة.

ثم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف على توجيهاته ونصحه

السديد لي : السيد معارفية

دون أن يفوتنا شكر الأساتذة اللذين رافقونا طول المشوار

الدراسي

والشكر والامتنان لكل الذين قدموا لنا يد المساعدة من

قريب أو بعيد.

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى أغلى الناس على قلبي والداي الكريمين اللذان ألهماني روح الصبر والنضال وغمراني بعطفهما وحنانهما .

إلى إخوتي وأخواتي نعيمة ، حياة ، عبد الحق ، الحاج و كل عائلة قارة الكريمة.

إلى الزملاء والزميلات.

إلى أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم والتي هي اليوم ثمرة من ثمرات هذا العطاء.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيسعى ويعمل على تحقيقها فأنار الله درب الجميع .

قارة بلحول

ملخص البحث :

بدأ مفهوم الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق يهدف فقط إلى الحماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولاً ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط للمراقبة النقدية وحركة تداولها توسع نطاق هذه الإجراءات فيما بعد لتكون في مجموعها لما كان يطلق عليها (الضبط الداخلي) الذي يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من احتمال الأخطاء والغش ، ثم توسع المفهوم بعد ذلك أصبحت أهداف الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية أصول المؤسسة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية والخطط الموضوعة بحيث تعرف الرقابة الداخلية أنها خطة تنظيمية ومجموعة من الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة في حماية أصولها والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها وتنمية عوامل الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات والخطط الموضوعة بواسطة الإدارة ، وتطور مفهوم الرقابة الداخلية حيث قدم معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز تعريفاً للمراقبة الداخلية أوضح فيه أنها لا تعني فقط الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية ولكن النظام الشامل لكل المراقبات المالية وغيرها الموضوعة بواسطة الإدارة لتسيير أعمال المنشأة في طريق منظم للحفاظ على أصولها ولضمان دقة سجلاتها وإمكانية الاعتماد عليها قدر المستطاع ، وعلى ذلك نجد أن الرقابة الداخلية تتعدى المسائل المالية والمحاسبية وحماية أصول المنشأة .

يقع على عاتق إدارة المؤسسة إقامة نظام سليم للرقابة والتدقيق المحاسبي، ومن مسؤوليتها المحافظة عليه والتأكد من مدى سلامة تطبيقه. كما أن هناك إلتزاما آخر قانونيا يقع على عاتقها بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة شركات المساهمة، وليس من المتصور وجود حسابات منتظمة من وجود نظام سليم ويعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي يرتكز عليها المدقق عند إعداده لبرنامج التدقيق ، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، والفحوص التي ستكون مجالا لتطبيق إجراءات التدقيق ، كما أنّ ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية التدقيق ، وإنما يحدد أيضا العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة. ويجب أن يستمر المدقق في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكنه من الإلمام بالأساليب والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة المالية، من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية في المؤسسة المالية. إن التطور في أشغال هذه الأخيرة أضحى يملي ضرورة تكييف نظام الرقابة الداخلية مع الشكل الجديد للمؤسسة باعتبار هذا النظام يمس الرقابة الإجرائية على العمل داخل المؤسسات المالية

مقدمة عامة:

تشهد الوحدات الاقتصادية في الوقت الحاضر درجة عالية من المنافسة المحلية و الدولية من ناحية بالإضافة إلى التطور الهائل سواء في نظرية المعلومات أو الاتصالات أو تكنولوجيا المعلومات من ناحية ثانية ، كذلك التغيرات الكبيرة و المؤثرة في أنماط الاستهلاك و الإنتاج من ناحية ثالثة ، كما حدث تطور كبير في أساليب الإدارة و اتخاذ القرارات من ناحية رابعة ، فكان لابد من احتواء مجموعة من الوسائل و التقنيات و في مقدمتها الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي .

إلا أن نظام الرقابة الداخلية لا يكون كفء في جميع الأحوال و الحالات رغم ما يتميز به من تعدد خصائصه و مقوماته و مختلف عناصره و مكوناته ، و لذلك وجب تقييمه و معرفة كل من نقاط القوة و الضعف فيه ، و في ضوء ذلك تطورت أساليب الرقابة الداخلية و ازدادت أهمية وجود تدقيق داخلي يسعى لتقييم الأداء الداخلي و توفير جملة من المعلومات ذات الثقة للمدربين في كافة المستويات ، بالإضافة إلى حماية الأصول المملوكة ، و التأكد من مدى التزام العاملين في تلك الوحدات بالسياسات و اللوائح و القوانين و التعليمات .

كما أن الحاجة إلى تبني التدقيق المحاسبي يكمن في اكتشافه لمواطن الضعف في المؤسسة و العمل على تفاديها مستقبلا و الاعتماد على مراكز القوة لأجل ضمان السير الحسن لنشاطاتها بما يحقق أهدافها و هذا من خلال وظيفتين أساسيتين هما **الفحص** و **التقييم** ، أي فحص النظام المحاسبي و تقييم نظام الرقابة الداخلية ، إذن فهو أداة فعالة لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية و إعطاء رأي فني محايد فيما يخص مشروعية و صدق المعلومات المحاسبية ، فهو يعد العين الساهرة في المؤسسة التي من شأنها أن تمنع أي خطب يمكن أن يحصل داخل المنشأة مهما كانت طبيعة نشاطاتها التي تقوم بها و التي تضمن لها تقديم الخدمات الملائمة و طبيعة عملها .

الإشكالية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من بين الركائز الأساسية في أي مؤسسة ، فهو يحمي مصالح المساهمين فيها بصفة خاصة و كافة أملاكها و الأطراف ذات الصلة بها ، فتصميم و تطبيق نظام رقابة داخـــــــــلي بالمؤسسة أصبح ضرورة حتمية لأنه يعكس طبيعة مختلف الأنشطة بها ، و حتى يكون هذا النظام فعالا لابد أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص و المعايير ، و أن يكون واضحا و سهلا و مفهوما لـــــــدى القائمين بتطبيقه ، وتجدر الإشارة إلى أن نظام الرقابة الداخلية عرف عدة تطورات فرضتها الظـــروف الاقتصادية كتطور حجم المشروعات الاقتصادية و المالية ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذا النظـــــام الرقابي لتحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدم الموارد و الأصول الخاصة بالمؤسسة ، ومنه الوصول إلى الأهداف المسطرة .

و على ضوء ما ذكر في المقدمة و الملخص أعلاه تتبادر لنا الإشكالية العامة للبحث فيما يلي :

*** ما هو دور الرقابة والتدقيق المحاسبي في تفعيل دور المؤسسات المالية ؟**

التساؤلات الفرعية:

* مادا نقصد بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة المالية ؟

*ما هي أهم المفاهيم العامة للتدقيق المحاسبي الداخلي ؟

*ما أهمية التدقيق المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية ؟

الفرضيات:

و لإعطاء إجابة مؤقتة عن التساؤلات المطروحة نستند على الفرضيات التالية :

*التدقيق المحاسبي الداخلي هو وظيفة فحص مستقلة داخل المؤسسة المالية وتساعد الإدارة على المراقبة و تقييم نظام الرقابة الداخلية.

*الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية تهدف إلى المحافظة على المؤسسة المالية و جميع الهياكل المشكلة لها .

*يربط التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية علاقة وطيدة تكمن في الترابط و التكامل الحاصل بينهما من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المالية.

*تتمثل الأهداف الأساسية لمعايير كل من التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية في تنظيم علاقة العمل و حماية العاملين داخل المؤسسة .

أهمية و أهداف البحث :

تكمن أهمية و أهداف هذا البحث فيما يلي :

*أهمية موضوع نظام الرقابة الداخلية و دوره في الحفاظ على ممتلكات و هياكل المؤسسة .

*أهمية موضوع التدقيق الداخلي و اعتباره بمثابة العين الساهرة في الإدارة و المؤسسة .

أما فيما يخص أهداف هذا البحث فهي كالآتي :

*محاولة معرفة العلاقة التي تربط التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية .

*اكتساب معارف جديدة و التعمق أكثر في موضوعي الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي اللذان يدخلان ضمن تخصصنا .

*عرض كل ما من شأنه أن يقدم إضافة في المجال الأكاديمي من خلال الإلمام بالموضوعين بدقـــــة و موضوعية .

أسباب اختيار الموضوع :

ـ من بين أسباب اختيار الموضوع أنه يندرج ضمن التخصص .

ـ عدم التطبيق الفعلي للرقابة و التدقيق الداخليين كما ينبغي في المؤسسات على اختلاف نشاطها .

ـ إن هذا الموضوع نابع من اهتمام ذاتي لما له من أهمية في الواقع المعاش .

منهج الدراسة :

ـ قمنا في هذا البحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، لوصف الظاهرة المدروسة و تحليلها كميا و ذلك عن طريق أدوات تسمح بتجميع المعلومات النظرية ، و الميدانية حول موضوعنا هذا قصد تحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة للوصول إلى نتائج نهائية ، فالمنهج الوصفي التحليلي يساعد على تفسيـــــر المفاهيم و القضايا التي تطرقت لها دراستنا ، بما يمكن من الحصول على معلومات من خلال سرد و وصف الوقائع و الإجابة على الإشكالية المطروحة .

الإطار المكاني و الزماني للدراسة :

***المجال الجغرافي :** هو مكان إجراء الدراسة الميدانية ، و قد تمحورت الدراسة التي بين أيدينا علـى تسليط الضوء على الرقابة و التدقيق الداخليين في المؤسسات الاقتصادية و المالية كنموذج عن باقـي المؤسسات الوطنية التي تولي للرقابة و التدقيق أهمية كبيرة في ممارسة نشاطاتها الوظيفية .

***الإطار الزمني :** وهي المدة التي يتم فيها الباحث دراسته من جانبها النظري ، و الميداني على حد سواء فبدأت دراستنا من شهر جانفي إلى غاية نهاية شهر أفريل ، و ذلك بعد وضع خطة البحث المناسبـــــة لموضوع البحث .

صعوبات الدراسة :

ـ لا تخلو أي دراسة علمية مهما كانت من بعض الصعوبات و المعوقات ، تقف في وجه الباحـــــث عند إعداده لبحثه ، و هو الموقف الذي صادفنا في كثير من الأحيان أثناء إعداد مذكرتنا هذه ، و من بين هذه الصعوبات نجد ما يلي :

ـ قلة المراجع و المصادر .

ـ نقص المادة العلمية باللغة العربية من كتب و دوريات خاصة ما يتعلق بموضوع الدراسة .

ـ صعوبة التنسيق ما بين الأفكار .

ـ ضيق الوقت

تمهيد:

لقد أدى التطور العلمي و التكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصاديـــة وتعقدها ، و زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها ، بالإضافة إلى تعقد المشاكـــــــل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطاتها و زيادة حجم أعمالها ، وهو ما زاد من إمكانية توسع فجوة الخطـــر التي تهددها و بالتالي ظهرت الحاجة لتوفر الرقابة الكافية على كل ذلك .

تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة المالية في مواجهة المخاطر و الحد منها حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة و الفعالية و يتم تطبيقه من قبل الأفراد و الإدارة يشكل حمايــة من المخاطر التي تواجهها ، ومما لا شك فيه أن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل فـــــــي المؤسسة المالية يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المدقق عند إعداده لبرنامج التدقيق ، فكلما كان هـــذا النظام سليما و فعالا كلما قلل المدقق من حجم العينة الخاضعة للدراسة للحصول على الأدلة و القرائــن للإثبات ، وكلما كان ضعيفا اضطر المدقق إلى توسيع حجم العينة في ذلك من اجل تفعيل دور المؤسسة المالية .

المبحث الأول : عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية لتحقيق السير السليم و المحكم للمؤسسات الاقتصادية ، كما أنه الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياساتها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول : مفهوم نظام الرقابة الداخلية .

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية و هذا بسبب تعدد مراحل التطور التي مرت بها وتعدد معرفيها .

1 ـ مراحل تطور و تبلور مفهوم الرقابة الداخلية :

لقد تطور تعريف الرقابة الداخلية تاريخيا ليساير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي و التجاري وما وافقه من نمو في حجم المشاريع و الوحدات الاقتصادية ، اتساع نطاقها و مواكبة التطور في علم الإدارة و بصورة عامة يمكن تلخيص و إظهار المراحل التي مرت بها الرقابة الداخلية كما يلي :

1/1 ـ المرحلة الأولى :

هي مرحلة الرقابة الشخصية و قد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية ، و الذي تناسب مع طبيعـــة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت آنذاك ، وفيها اقتصر تعريفها على أنها مجموعة من الوسائـــل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة و الاختلاس ، ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى مثل المخزون[1] .

2/1 ـ المرحلة الثانية :

هي مرحلة الضبط الداخلي و قد شوهد في هذه المرحلة نمو في حجم المؤسسات و زيادة أنشطتهـــــــا و عملياتها كما اتسع نطاقها الجغرافي ، و بموجب ذلك اعتبرت الرقابة الداخلية بمثابة مجموعة مـــــن الوسائل التي تتبناها المؤسسة لحماية موجوداتها و كذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتـــــــة بالدفاتر و السجلات ، و من أهم هذه تعاريف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين عـام 1936 حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة من الاجراءات و

1– آلان عجيب مصطفى هلندي ، ثائر الصبري محمود الغبان . **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي** ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بابل ، المجلد 7 ، العدد 45 ، العراق ، 2010 ، ص ص 6 – 7 .

الطرق المستخدمة فـــــــي المؤسسة من أجل الحفاظ على النقدية و الأصول الأخرى ، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر "[2] .

3/1 ـ المرحلة الثالثة :

هي مرحلة الكفاءة الإنتاجية ، اتسع فيها مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل أساليب الارتقاء بالكفـــــــاءة الإنتاجية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و الاهتمام بالجوانب التنظيمية و الإدارية ، إلـــى جانب الحفاظ على أصول المؤسسة و ضمان الدقة المحاسبية في تسجيل العمليات ، و يمثل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1949 الأساس لهذه المرحلة ، حيث عرف الرقابة الداخليـــة على أنها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و الارتقاء بالكفـــــــاءة الإنتاجية "[3] .

4/1 ـ المرحلة الرابعة :

مرحلة نظام الرقابة الداخلية و هي تتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية ، و فيها تم استبـــــــدال مصطلح الرقابة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية باعتبار أن هذه الأخيرة أكثر شمولا ، و قد وضـــــــع تعريف جديد لها واعتبرت بموجبه على أنها مجموعة من السياسات و الإجراءات الموضوعية بمـــــا يوفر تأكيـــد معقول بأن أهداف المؤسسة سوف يتم تحقيقها ، ر يرتكز مبدأ الرقابة الداخلية هنا على أنه لأداء أي نشاط مسؤوليات أساسية يتحملها المسؤول عن هذا النشاط ، و بالتالي عليه تأدية مهامه الخاصة بطريقة معينة و بدرجة من الكفاءة[4] .

2 ـ أهم التعاريف الحديثة لنظام الرقابة الداخلية :

من أهم التعاريف الحديثة و المعاصرة لنظام الرقابة الداخلية ما صدر عن المعاهد و المنظمـــــــات و الهيئات الدولية المتخصصة في هذا الميدان و منها :

1/2 ـ التعريف الأول :

عرفتها لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **AICPA** على أنها

---

[2] ـ عثمان عبد الرزاق محمد . **أصول التدقيق و الرقابة الداخلية** ، دار الكتب للطبعة الموصل ، العراق ، 1990 ، ص 35 .
[3] ـ زهير الحدرب . **علم تدقيق الحسابات** ، دار البداية للنشر ، ط1 ، عمان ، 2010 ، ص 135 .
[4] ـ آلان عجيب مصطفى هلدني ، ثائر الصبري محمود الغبان ، **مرجع سابق** ، ص 7 .

" تتمثل في تلك الخطة التنظيمية و الأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المؤسسة ، بهدف حمايـــــة أصولها و ضبط مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى إمكانية الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية " [5]

2/2 ـ التعريف الثاني :

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة و الرقابة الداخلية **IFACI** على أنها " نظام في المؤسسة محدد و معرف و يضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات ، و هو يشمل مجموعة من المـــــوارد والسلوكيات و الإجراءات و الأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة ، كما أنه يساهم فـــــي السيطرة على أنشطتها بفعالية و يضمن استخدام الموارد المتاحة من جهة و يمكنها من الأخذ فـــــي الحسبان و بطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية و المالية من جهة أخرى " [6].

3/2 ـ التعريف الثالث :

عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة رقم 400 ، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC** على أنها " كافة السياسات و الإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها ، مع ضمان إدارة منظمة و كفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول ، منع الغش ، اكتشاف الأخطاء و التحقق من دقة و اكتمال السجلات المحاسبية و تهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب " [7].

4/2 ـ التعريف الرابع :

كما عرفتها لجنة حماية المنظمات **COSO** على أنها " عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة و موظفين آخرين ، لتأمين و توفير الحماية الكافية و التأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها و المتمثلة في [8]:

ـ كفاءة العمليات التشغيلية .

ـ الموثوقية في التقارير المالية .

---

[5] ـ خالد أمين عبد الله . **علم تدقيق الحسابات ـ الناحية النظرية** ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 ، ص 228 .

[6] http:// www.IFACI.com /IFACI/ connaitre –l – audit –et- le-contrôle –internet / definitions –de-l-audit –et-contrôle –internet -78 –html 05-01-2015 ; 14:00

[7] غسان فلاح المطارنة . **تدقيق الحسابات المعاصرة ـ الناحية النظرية** ، ط2 ، دار المسيرة ، عمان ، 2009 ، ص 207 .

[8] Mohamed Hamzaoui , **audit gestion des risque dentreprise et control interne** , Village mondial , 1 edition , France , 2006 , p 80.

ـ الالتزام بتطبيق القوانين و التنظيمات .

من خلال هذه التعريفات يمكن تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية ، على أنها " ذلك النظام الـذي يظم مجموعة من السياسات و الإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة ، المسيرين و السلطـات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام و الكفاءة مع الحفاظ علـى أصولها " .

2 ـ العوامل المساعدة على تطوير نظام الرقابة الداخلية :

لقد تعددت العوامل المساعدة على تطوير نظام الرقابة الداخلية ، وهذا نتيجة التطورات التي مر بها العالم ككل و خاصة من الناحية الاقتصادية و من أهم هذه العوامل نجد :

1 ـ تعدد أنواع المؤسسات :

تميزت المؤسسة بعدة أصناف و تسميات سواء من ناحية طبيعة أنشطتها (تجارية ، صناعيـة ، خدماتية ، فلاحية) ، أو من ناحية طبيعتها القانونية (خاصة ، عمومية) ، أو من ناحية حجمهـا (صغيرة ، متوسطة و كبيرة) ، ونتيجة لهذه الأصناف و التقسيمات كان من الضروري علـى المساهمين تكوين مجلس الإدارة لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة و لتقييم عمل الهيئات المسيرة لها ، و هذا التقييم يكون بمقارنة ما توصلت إليه هذه الهيئات من نتائج مبررة لنشاطاتها بما تم رسمه في الخطة التنظيمية ، وهذا التقييم يكون عن طريق ما يسمى بالرقابة الداخلية [9].

2 ـ تعدد العمليات :

تقوم المؤسسة بعدة وظائف ، حيث أنها تستثمر ، تشتري ، تنتج و تبيع في نفس الوقت ، وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة إلى أخرى ، وفي إطار هـذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على أي وظيفة أن تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بهـا و بالتالي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة ، ونظام الرقابة الداخلية هو المطالـب بالمساعدة على تحقيق ذلك [10].

[9] ـ محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي . **المراجعة و تدقيق الحسابات في الإطار النظري و الممارسة التطبيقية** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 93 .

[10] ـ محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، **نفس المرجع السابق** ، ص 93 .

3 ـ تفويض السلطات :

كون هذا واضحا في شركات المساهمة ، وهذا بانفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم و تباعدهم ، و بالتالي يسندون ذلك إلى جزء منتخب منهم " مجلس الإدارة " والذي هو بدوره غير قادر على إدارة المؤسسة بمفرده فيقوم بتفويض السلطات إلى الإدارات المختلفة في المؤسسة و الإخلاء بمسؤولياتها أمام المساهمين ، مع ضمانه تحقيق الرقابة على أعمال هـــــذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل و مقاييس و إجراءات الرقابة الداخلية و هذا من أجل الاطمئنـــان على سلامة العمل داخل المؤسسة [11].

4 ـ تطور إجراءات المراجعة الداخلية :

إن تحول عملية المراجعة الخارجية من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة إختبارية تقوم على أســـاس العينة بسبب عدم إمكانية المراجع الخارجي القيام بالمراجعة التفصيلية لكافة العمليات المدونة فـــي الدفاتر و السجلات ، أدى إلى ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يعتمد عليه المراجـــــع الخارجي في تحديد حجم العينة المناسب للقيام بعملية المراجعة الخارجية [12].

5 ـ حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة :

لابد لإدارة المؤسسة من الحصول على تقارير دورية معبرة عن الأوجه المختلفة لنشاطاتها ، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و اللازمة ، وتصحيح الانحرافات و رسم سياسة المؤسسة المستقبليـــة ، ومن هنا لابد من وجود نظام رقابة داخلية سليم و متين يطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير التي يعتمد عليها في اتخاذ هذه القرارات [13].

6 ـ حاجة الجهات الحكومية و غيرها إلى بيانات دقيقة :

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المؤسسات المختلفة الناشطة داخل البلد ، و ذلـــك لاستعمالها في عملية التخطيط الاقتصادي ، الرقابة الداخلية ، التسيير و غير ذلك ، فإذا ما طلبـــت هـــذه البيانات من المؤسسة يجب أن تقدمها هذه الأخيرة بسرعة ، وهذا الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكـــن لها نظام رقابة داخلية فعال و قوي [14].

---

[11] ـ مصطفى صالح سلامة . **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية و المالية** ، ط1 ، دار البداية ، عمان ، 2010 ، ص 11 .
[12] ـ مصطفى صالح سلامة . **نفس المرجع السابق** ، ص 12 .
[13] ـ خالد أمين عبد الله . **التدقيق و الرقابة في البنوك** ، ط1 ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، 198 ، ص 162 .
[14] ـ خالد أمين عبد الله . **نفس المرجع السابق** ، ص 163 .

ـ أنواع نظام الرقابة الداخلية و أهدافها داخل المؤسسة المالية :

نتيجة اختلاف الزاوية التي ينظر منها لنظام الرقابة الداخلية تقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة أنواع كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة .

1 ـ أنواع نظام الرقابة الداخلية :

تتمثل الأنواع الثلاثة للرقابة الداخلية في :

1/1 ـ نظام الرقابة الإدارية :

هي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة التي تستعملها المؤسسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية ، الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد المالية و التوزيع المناسب للمسؤوليات و الصلاحيات ، و لتحقيق ذلك فهي تعتمد على وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية ، دراسة الوقت و الحركة ، تقارير الأداء ، رقابة الجودة ، الموازنات التقديرية و التكاليف المعيارية ، استخدام الخرائط و الرسوم البيانية و برامج التدريب المتنوعة للمستخدمين و هي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية و المالية[15] .

2/1 ـ نظام الرقابة المحاسبية :

هي تلك الخطة التنظيمية التي تضعها المؤسسة و التي تبين فيها الاجراءات التمبعة و المستخدمة من أجل حماية أصولها ، و التأكد من صحة بياناتها و معلوماتها المحاسبية المالية لتحديد درجة إمكانية الاعتماد عليها ، ولكل مؤسسة سواء كانت إنتاجية أو خدماتية طريقة رئيسية في كيفية تنفيذ و تسجيل أنشطتها المختلفة و إثباتها محاسبيا ، و يجب أن تكون الاطراف المسؤولة عن ذلك على علم بأهمية ووظائف النظام المحاسبي ، و تتضمن أساليب الرقابة المحاسبية نظما لتفويض السلطات و منح الصلاحيات و كذلك الفصل بين المسؤوليات الوظيفية التي تتعلق بإمساك السجلات و التقارير المحاسبية و تلك التي تتعلق بالعمليات أو الاحتفاظ بالأصول ، وتتمثل وظائف ذلك النظام في [16]:

*تسجيل و تجميع المعلومات و الأرقام من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية .

*فرض الرقابة السيطرة و منع الغش و التلاعبات .

---

[15] ـ خالد أمين عبد الله . **نفس المرجع السابق** ، ص 229 .

[16] ـ ثامر محمد مهدي . **أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية** ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 4 ، العراق ، 2010 ، ص 180 .

*إعداد الجداول و التقارير المالية لأغراض التحليل المالي .

3/1 ـ نظام الضبط الداخلي :

يشمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال ، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية ، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات [17].

[17] ـ ثامر محمد مهدي . **نفس المرجع السابق** ، ص 182 .

أهداف نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة المالية :

لنظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف ، بحيث أن كل هدف يسعى إلى خدمة المؤسسة و مساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة و المسيطرة ، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة و أصبحت أوسع و أشمل مما كانت علية في السابق [18]، و تتمثل في :

إن النظام الفعال للرقابة الداخلية لابد أن يهدف إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة ، وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية (المخزون ، التثبيتات ، المعدات و الأدوات) بل لا بد من أن يتضمن سلامة بعض العناصر الأخرى و المتمثلة في :

ـ حماية الأصول و الموجودات و الممتلكات : و ذلك من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول و حمايتها من كافة أنواع الخسائر ، وكجزء من هذه العملية و من حين لآخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات و الممتلكات للمساهمة في هذه الخطة ، يقوم المدققون بعدد من عمليات الجرد لهذه الموجودات و الممتلكات أثناء السنة و المشاركة في أعمال الجرد السنوي .

ـ الالتزام بالسياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين و الأنظمة : الإدارة مسؤولة عن وضع مختلق الأنظمة و التعليمات و اللوائح و دائرة التدقيق مسؤولة عن فحص و تقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية و التأكد من مدى الالتزام بتلك السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة و التقرير عن ما إذا كانت الأنظمة سارية و فعالة وأن الالتزام يتحقق .

ـ الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد : يعني الاستخدام الاقتصادي للموارد يتجنب أوجه الإسراف و القصور و التبذير في استخدام تلك الموارد المتاحة ، و من ثم الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد ، وتعني الكفاية قدرة المؤسسة على تحقيق الهدف المحدد بأقل تكلفة ممكنة .

ـ تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة : من خلال وضع الأنشطة و البرامج الخاصة بالتنظيم و كذلك مدى انجاز الأهداف المرجوة الموضوعية للعمليات التشغيلية حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف و الغايات و تطوير الإجراءات الرقابية المناسبة ، و يجب على المدققين الداخليين قياس مدى تحقيقها و تماشيها مع الأهداف [19].

---

[18] ـ خلف عبد الله الوردات خلف عبد الله الوردات . **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق** ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 144 .

[19] ـ حسين القاضي و حسين دحدوح . **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** ، دار وراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 248 .

ـ دقة البيانات المحاسبية و ملائمتها و تكاملها : تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعيـــــــة ، تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها ، و أن تكون هذه المعلومات حاضـــــــرة و جاهزة بالشكل المطلوب أي الكامل و الملائم ، وفي الوقت المناسب خدمة للأطراف المستفيدة و ترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة ، و تتولد عنها معلومات محاسبيـــــة وتتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات هي[20] : التصريح بالعمليات ، تسجيلها ، و المحاسبة عن نتائجها

[20] ـ حسين القاضي و حسين دحدوح، **المرجع نفسه** ، ص 258 .

خلاصة :

لقد حاولنا في هذا الفصل إعطاء صورة عن نظام الرقابة الداخلية ، حيث لا يمكن دراسة هذا الموضوع دون الإلمام به و معرفته ، وهذا من خلال دراسة مكوناته و أنواعه و أهدافه و وساءله و خصائصه .

فمن خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن نظام الرقابة الداخلية يعد من الأسس التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي مؤسسة كانت .

و من الأمور التي تقوم عليها أي مؤسسة أيضا التدقيق الداخلي المحاسبي و هو ما سيعرض بشيء من التفصيل في الفصل الثاني .

***تمهيـــــد :**

لقد تطور التدقيق الداخلي بتطور العصور و قد جاء ظهوره تزامنا مع اختلاف حاجات الأفراد في المجتمع من مؤسسات و بنوك و هيئات حكومية ، لأنه يعد بمثابة العين الساهرة فيها و هو ما سنوضحه في هذا الفصل .

المتتبع لتاريخ تطور التدقيق يلاحظ تعدد و تنوع أشكاله و مجاله ، فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعبات ، وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم و أوسع لإجراء إيصال النتائج ، و من هنا عرف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشاءها داخل المؤسسة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها .

1ـ نبذة تاريخية حول علم التدقيق المحاسبي :

تعتبر التدقيق من فروع المحاسبة و الذي تطور في الفترة الأخيرة بسبب الحاجة إليه و بسبب الوسائل و التقنيات المستعملة ، و رغم أن الحاجة إلى الرقابة ظهرت تقريبا مع ظهور المحاسبة إلا أن تطورها تعتبر نوعا ما حديثا .

فإذا كانت الكتابات السابقة أعطت أهمية للمصطلحات و الجوانب النظرية في المحاسبة فإن الجانب الميداني و العملي و التجريبي قد طغى مع ظهور التدقيق .

و يمكن أن نوجز أهم العوامل التي ساعدت على ظهور و تطور التدقيق المحاسبي فيما يلي :

ـ زيادة حجم المنشآت .

ـ ظهور شركات الأموال {المساهمة }.

ـ ظهور بعض القوانين و التشريعات مثل قانون ضريبة الدخل و السوق المالية .

ـ حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم[1] .

و يرجع البعض تاريخ ظهور مهنة التدقيق إلى القرن 13 م في ايطاليا حيث كان المدقق مهما و يتقاضى أتعابه بالتناسب مع الأخطاء و حالات الغش التي يكتشفها .

أما عن التنظيم المهني للتدقيق ، فجاء من بعد ذلك كمرحلة متطورة ، إذا يمكن الإشارة إلى أول جمعية مهنية في هذا الاختصاص في ايطاليا و بالضبط في البندقية سنة 1581 ، ثم تم تأسيس ما يعـــــــرف بجمعية ميلانو سنة 1739 .

ـ أما في فرنسا فقد فرض على الأحيان أن يقدموا سنويا قراءة عمومية لحسابات ممتلكاتهم أمام المدققين و لمصادقة منهم ، وأنشأت منظمات متخصصة ركزت معظم اهتماماتها عل التكوين المهني للمحاسبين و المدققين و على تحديد الشروط الواجب توفرها في الأشخاص اللذين يريدون مزاولة المهنة .[2]

[1] ـ حسين القاضي و حسين دحدوح . **أساسيت التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** ، دار وراق للنشر و التوزيع [1] ، عمان ، 1999 ، ص13 .

[2] ـ حسين القاضي و حسين دحدوح ، المرجع نفسه ، ص 14 .

و أما في بريطانيا فقد تطور المهنة لاحقا و ظهر أول تنظيم مهني للوجود في اسكتلندا عام 1884 ، ثم جاء قانون الشركات في سنة 1862 ليدعم المهنة و ينظمها أكثر ، حيث ينص هذا القانون على وجوب و إلزامية تعيين مدقق حسابات في شركات الأموال لحماية المساهمين من التلاعب بأموالهم و من إمكانية تعسف الإدارة المسيرة و تقصيرها ، إذ يشير البعض إلى أن الملك ادوارد الأول أصدر وثيقة يعطي فيها الحق للأعيان بتعيين مدققين Anditeur و تكون المصادقة إلزامية من قبلهم على هذه الحسابات بإعداد تقرير و شهادة عن ذلك .

بعدها تطورت الأمور و توسعت و أصبح العالم اجمع يقر بدور المدقق و بإلزامية حماية الحقوق و الملكيات ، فتوالى ظهور و إنشاء المنظمات المهنية في اغلب الدول منها الجزائر ، كما ساهمت الأبحاث العلمية و الدراسات الأكاديمية في المعاهد و الجامعات في تطوير علم التدقيق و المحاسبة [3].

[1] ـحسين القاضي و حسين دحدوح . **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** ، مرجع سابق ، ص 16 .

تعريـــف التدقيــق :

كما في مختلف الأبحاث و الدراسات ، يأخذ مشكل تحديد المصطلحات و المفاهيم بعدا مهما لما له من تأثير على إزالة الغموض و إعطاء التوضيح الكافي عن الحاجة و المصطلحات المستعملة بكثرة في هذا المقياس مصطلح **التدقيق .**

ـ يرى البعض أن أصل المصطلح ظهر في القرن الثالث قبل الميلاد ، عندما حاول الرومان تطويـــــر أسس تدقيق الحسابات و قاموا بتعيين مدققين لمراجعة دفاتر المحاسبة في الإمارات التي تخضع لسيطـــرة ابراطوريتهم ، وفي هذه المرحلة ظهر مصطلح التدقيق إلى الوجود و أصبح شائع الاستعمال في مجـــــال المال و الأعمال و هو يقابل اللفظة الانجليزية " Audit " و هي مشتقة من الكلمة اللاتينية " Audire " ومعناها يستمع[4] ، لأن الحسابات في ذلك العصر تعد من طرف الحكام ممثلي البلاط Les questeurs وتتلى على مسامع المدققين و بحضورهم أثاء الجمعية العامة للحكومة ، وقد استعمل هذا المصطلح في البداية في أوروبا و فيما بعد شاع استعماله من طرف الجميع .

أما التدقيق كمفهوم فيمكن الإشارة إلى أن هناك عدد معتبر من التعاريف نورد ما نراه كافيا لتبسيط القضية و توضيح الرؤية :

هناك من يرى و بكل بساطة أن التدقيق ما هو إلا " فحص القوائم المالية للمؤسسة ، بتدقيق مـــــــدى مصداقيتها ، صحتها ، درجة الوفاء ، هذا الفحص يجريه مهني مستقل يدعى المدقق " [5]

و أما الجمعية المحاسبية الأمريكية ذهبت إلى أبعد من ذلك و عرفت التدقيق على أنه : " عملية منظمـــة ومنهجية لجمع الأدلة و القرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة ة الأحداث الاقتصادية و تقويمها ، بشكـــــــل موضوعي و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و توصيل ذلك إلـــى الأطراف المعنية [6]

[4] ـ أحمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص 6 .
[5] ـ حسين القاضي و حسين دحدوح ، **مرجع سابق** ، ص 20 .
[6] www .fr.wikipedia.org/wiki/audit—compatble—et—financier.

و عرفه آخرون بأنه " اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل ، بغية إعطاء معلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة و على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات و في الوضعية المالية و نتائج المؤسسة [7] .

و من خلال ما تقدمه التعاريف خاصة ما ذهبت إليه الجمعية الأمريكية ، يمكن إبراز مميزات و صفات التدقيق كما يلي :

ـ التدقيق عملية منظمة و منهجية و هذا يعني اعتماد المدقق على التخطيط المسبق و وضع برنامج لعملية التدقيق .

ـ تعتمد التدقيق على جمع و تقديم الأدلة والقرائن .

ـ التقويم بشكل موضوعي يدل على اعتماد بشكل أساسي على الحكم الشخصي للمدقق .

ـ المدقق شخص مهني مؤهل و مستقل .

ـ توصيل نتائج التدقيق إلى الأطراف المختلفة من خلال تقرير المدقق .

وأما جمهور الاكاديميين و المهنيين الجزائريين فيغلب على دراساتهم و أبحاثهم تأثير المدرسة الفرنسية لذلك فان مصف الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسي يعرف التدقيق على انه : " فحص من مهني مؤهل و مستقل لإبداء رأي حول انتظام و مصداقية الميزانية و جدول حسابات النتائج لمؤسسة ما "[8] و هذا التعريف يطغى كثيرا في الجزائر و يعتمد في كثير من المجالات .

و رغم الجهود المبذولة في تحديد المصطلح و توحيد التعريف إلا أن الإشكالية تبقى قائمة من حيث طبيعة التدقيق العلمية و العملية ، فالتدقيق يمكن اعتباره علم له مبادئ ، وأيضا التدقيق فن أو ممارسة له أساليبه و طرقه ، وينظر إليه أيضا على انه أداة أو وظيفة قوامها فحص الدفاتر و الحسابات و المستندات الخاصة بالوحدة المحاسبية .

[7] ـ محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي . **المراجعة و تدقيق الحسابات** ، المرجع نفسه ، ص 11 .
8ـ محمد نصير الهواري و محمد توفيق محمد ، أصول المراجعة { الرقابة الداخلية ، أساسيات المراجعة } دار صفا للطباعة والنشر القاهرة ، 1986 ، ص 20 .

وهناك تعاريف أخرى ترى أن التدقيق وظيفة يمارها مهني مستقل مفوظ أن يبدي رأيا موضوعيا دون تحيز في مدى تعبير القوائم الختامية عن المركز المالي للمشروع و نتيجة أعماله وفقا للمبادئ و الأصول المحاسبية المتعارف عليها [9].

من جهتنا و على ضوء ما سبق يمكن تعريف التدقيق على النحو التالي :

المدقق ملزم بإعطاء رأي فني محايد حول الأدلة و القرائن التي يحصل عليها من خلال إطلاعه على سجلات المؤسسة و تقويمها وفق برنامج تدقيق معد مسبقا و مخطط له في إطار مبادئ و معايير محاسبية و تدقيق متعارف عليها وإيصال رأيه الاستشاري حول مدى صحة و مصداقية القوائم المالية لمستعملي هذه الأخيرة من حلال تقرير يعده بعد انتهاء عملية التدقيق و يقدم إشهاد بذلك .

[9] محمد نصير الهواري و محمد توفيق محمد ، أصول المراجعة { الرقابة الداخلية ، أساسيات المراجعة } دار صفا للطباعة والنشر القاهرة ، 1986 ، ص 20 .

أهداف التدقيـــــق :

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطورا في أهدافها و غاياتها و في الطرق و الإجراءات و الوسائل و تقنيات التحقق و الفحص و كذلك ازدادت الحاجة إلى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ، خاصة القبلية منها لما لها من دور وقائي و فعال في منع حدوث الأخطاء و تريح المدقق و تخفض تكاليف التدخل و تطور التدقيق مر بمراحل يلخصها البعض فيما يلي :

ـ قبل عام 1900 : كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب و الاختلاس و الأخطاء ،و لذلك كان التدقيق تفصيلي ، وفي هذه المرحلة لم يكن هناك اهتمام بنظام الرقابة الداخلية .

ـ من 1905 حتى 1940 : في هذه المرحلة كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي و صحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب و الأخطاء و لذلك كانت في هذه المرحلة بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية .

ـ من 1940 إلى 1960 : كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي ، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي تعتمد على متانة و قوة نظام الرقابة الداخلية .

ـ بداية من 1960 : تعددت أهداف التدقيق لتشمل :

ـ مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على ما حققته من أهداف ، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة .

ـ تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها .

ـ القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط .

ـ تحقيق أقصى قد من الرفاهية لأفراد المجتمع .

ـ تخفيض خطر التدقيق لصعوبة تقدير آثار علمية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق .

و ما هو جدير بالذكر أن تطور أهداف التدقيق يرجع إلى القضاء الانجليزي ، و لعل العبارة المشهورة للقاضي Lipase في قضية خليج الأقطان عام 1896 و التي وصف فيها المدقق بأنه " كلب حراسة و ليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء آثار المجرمين " [10].

[10] – Lus Boyer Et Autres **, Précis D'organisation Et De Gestion De La Production** , Les Edition D'organisation, Paris ,1986 , P 583 .

و الملاحظ أن هذه العبارة رغم دناءتها إلا أنها تشير غلى أن للتدقيق شقين أساسيين فالأول يهدف إلى منع وقوع الأخطاء من خلال الرقابة القبلية و الذاتية و أما الشق الثاني فمهمته ليس اكتشاف الغش و الأخطاء فحسب و إنما إظهار أسباب هذه الأخطاء و الغش عند قيام المدقق بمهمته و إعطاء توجيه استشاري لتحسين النظام حتى لا تتكرر تلك الأخطاء مستقبلا .

و عموما يمكن القول بان التدقيق المحاسبي يهدف إلى التحقق من بعض الأمور نوجز أهمها فيما يلي :

*أن النظام المحاسبي سليم و الضبط الداخلي كفء و السجلات ملائمة لأعمال المنشأة و ما يتطلبه القانون .

*أن الميزانية و جدول حسابات النتائج أو أية بيانات ختامية أخرى تتفق مع السجلات و مطابقة لها .

*أن المنشأة تملك كافة أصولها التي تظهر في الميزانية و أن القيمة التي تظهر بها هي القيمة الصحيحة .

*أن الخصوم الظاهرة في الميزانية تظهر بقيمتها الحقيقية .

*أن المنشأة قد التزمت بالمتطلبات القانونية كافة مثلا وجوب قيام المنشأة بعملية الجرد مرة في السنة على الأقل .

أنواع التدقيـــق :

يمكن عرض و تصنيف و تبويب التدقيق من زوايا متعددة ، على النحو التالي :

أولا : **تبويب التدقيق من حيث حدوده :** من هذه الزاوية يمكن أن نميز بين نوعين :

أ / التدقيق الكامل .

ب/ التدقيق الجزئـــــي .

ثانيا : تبويب التدقيق من حيث مدى الفحص : أم من هذه الزاوية فنميز بين :

أ/ التدقيق التفصيلي .

ب/ التدقيق الاختباري .

ثالثا : تبويب التدقيق من حيث مدى التوقيت : وفقا لهذا المعيار يمكن أن نميز بين .

أ/ التدقيق النهائي .

ب/ التدقيق المستمر[11] .

رابعا : تبويب التدقيق من حيث الإلزام : أي من حيث الإلزام القانوني فإننا نميز بين :

أ/ التدقيق الإلزامي .

ب/ التدقيق غير الإلزامي أي الاختياري .

خامسا : تبويب التدقيق من حيث الاستقلال : يقسم التدقيق حسب هذا المعيار إلى :

أ/ التدقيق الداخلي .

ب/ التدقيق الخارجي [12].

[11] ـ أحمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص ص 12 ـ 13 .

[12] عبد الفتاح محمد الصحن . محمد السيد سرايا . **الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الجزئي و الكلي** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 ، ص 185 .

و يتضح من التفرقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي أن هناك أوجه تشابه بينهما يمكن حصرها فيما يلي :

ـ كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي الثقة فيها و الاعتماد عليها في إعداد التقارير المالية النافعة .

ـ كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء و التلاعب و الغش .

كما يوجد أيضا تعون بينهما يمكن توضيحه في النقاط التالية :

ـ وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص و بالتالي توفير وقت وجهد المدقق ، فضلا عن كفاءة النظام الداخلي للتدقيق .

ـ أن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي و هذا يؤكد صفة التكامل[13] .

و على الرغم من التشابه و التعاون و التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي إلا أن هناك اختلافات بينهما ، ومن أوجه عدة :

من حيث الهدف .

من حيث العلاقة بالمؤسسة .

من حيث نطاق و حدود العمل .

من حيث التوقيت المناسب للأداء .

من حيث المستفيدين [14].

[13] ـ أحمد حلمي جمعة . **مرجع سابق** ، ص 17 .

[14] Lionel Gollins et Genard Valin **.Audit et Control Internet (Aspects financier , opérationnels et stratégiques)** , Dalloz Gestion , 4 Edition , Paris , 1992 , P 21 .

وبصفة عامة يمكن أن نخلص إلى أن :

*التدقيق الداخلي :

يقوم بهذه الوظيفة مجموعة من العمال داخل المنشأة يعينون للقيام بالمراقبة الداخلية من اجل حماية أموال المنشأة و الوصول إلى أهدافها بأقصى سرعة ممكنة للوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الإنتاج و تشجيع المواظبين بالعمل المستمر و الالتزام بالخطط و السياسات الإدارية .

*التدقيق الخارجي :

عبارة عن مدقق من خارج المنشأة تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها و هذا المدقق يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين و الإداريين . و أن وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له و يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في حالة توفر :

ـ قسم التدقيق الداخلي مرتبط بأعلى هيئة .

ـ وجود موظفين كفيئين .

ـ الشمولية في التدقيق و المعلومات .

ـ تحضير تقارير عن عمليات التدقيق الداخلي [15].

خصوصيات الانواع المختلفة للمراقبة المحاسبية : يمكن تصنيف المراقبة المحاسبية إنطلاقا من عدة معايير ومن بينها : حسب مدة المراقبة : و ينتج عن ذلك المراقبة الدائمة و الاستثنائية .

حسب تاريخ حدوث المراقبة : و ينتج عن ذلك المراقبة القبلية و البعدية .

حسب نوعية المراقبة : و ينتج عن ذلك مراقبة داخلية و خارجية .

حسب الهدف من المراقبة : و ينتج عن ذلك مراقبة عامة و خاصة .

حسب القائم بعملية المراقبة : و ينتج عن ذلك المراقبة الذاتية ،المراقبة التعاقدية ، المراقبة القانونية ، المراقبة القضائية [16].

[15] ـ أحمد حلمي جمعة . **مرجع سابق** ، ص 20 .

[16] A . Hamini **,L'audit Comptable et Financier** , Berti éditions , 1edition ,Alger , 2001/2002 , p 8 .

المفاهيم النظرية الأساسية للتدقيق :

إن هذه المفاهيم تحاول تحديد الإطار النظري للتدقيق في ظل الاقتصاد الحر الذي يسود بيئة المؤسسة والتي طرحت بشأنها النظريات التالية : نظرية المالك ، نظرية الكيان ، نظرية الأموال[17] .

و السؤال المطروح هنا هو : من بين هذه النظريات ما هي النظرية التي تحدد بشكل أفضل طبيعة الصيغة النظرية للمؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ، و من ثم تحديد الهدف الرئيسي للتدقيق ؟ .

و المفاهيم التي تعني التعميم العقلي و الذهني للأفكار المستنتجة من الفروض ، وهي تمثل بدورها الأساس لتحديد المبادئ ة الإجراءات ، ومن المفاهيم ما يلي :

*السلوك الأخلاقي .

*الاستقلالية .

*العناية المهنية اللازمة .

*أدلة إثبات .

*العرض العادل و الصادق[18] .

[17] ـ وليام توماس . آمرسون هنكي . **مرجع سابق** ، ص 52 .

[18] Claude Grenier et Bonbouche **, Auditer et Contrôler les Activités de L'entreprise** , Edition Foucher , Paris , 2003 , PP 98—99 .

معايير علم التدقيـــــــق :

المعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة التي توجه فعل و عمل المدقق ، ومن هنا يتبين أن المعايير تمثل مرجع لأعمال المدققين ، و توضح هذه المعايير بالاتفاق و بالإجماع من طرف منظمات مهنية عالمية متخصصة ، و بمشاركة و مساهمة مكاتب التدقيق الكبرى ، ونخلص بالقول إلى أن المعايير عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحترمها المراجع و يعتمد عليها أثناء أدائه لمهمته ، و هي تستنتج منطقيا من الفروض و المفاهيم التي تبررها و تدعمها ، و قد تم إعداد أولى المعايير في منتصف السبعينيات[19] ، و هي بصفة عامة كما حددها مجمع المحاسبين الامركيين تنقسم إلى ثلاثة مجموعات :

ـ معايير عامة .

ـ معايير العمل الميداني .

ـ معايير إعداد التقرير .

و قد وضعت هذه المعايير لغرض تحقيق الأهداف التالية :

ـ تحديد المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها عند القيام بالتدقيق .

ـ إيجاد إطار مرجعي من اجل تطبيق و توسيع نشاطات التدقيق .

ـ إعداد مقاييس تحديد تنفيذ التدقيق الداخلي .

ـ تسهيل تخسين الإجراءات التنظيمية و العمليات .

كما أن هناك من يصنف معايير التدقيق بكيفيات مختلفة و لكنها تصب في النهاية في المجموعات الثلاث السابقة الذكر و على سبيل المثال نورد التصنيف المنشور من طرف المنظمة المهنية الدولية للتدقيق ، في تقسم المعايير إلى : ـ معايير تأهيلية ـ معايير وظيفية ـ معايير تطبيقية ـ توصيات[20] .

[19] ـ وليام توماس ، أمرسون هنكي ، **مرجع سابق** ، ص 53 .
[20] Claude Grenier et Jean Bonbouche , OP .cit , P 99 .

ـ المعايير التاهيلية تشرح الميزات التي يجب أن تتوفر في المنظمات أو الأفراد اللذين يقومون بنشطات التدقيق .

ـ المعايير الوظيفية تصف طبيعة نشطات التدقيق الداخلي و تحدد معايير النوعية التي تسمح بتقسيم النشطات .

ـ المعايير التطبيقية وضح المعايير العملية للمهمات الخاصة .

و نجد إضافة إلى المعايير نصوص تطبيقية ليست إجبارية و تعتبر بمثابة توصيات [21].

و لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى مجموعة المعايير المنشورة من طرف المنظمات الدولية ، وبدورنا سنحاول تزويد الطالب ببعض التفاصيل حول هذه المعايير لكونها مهمة و تحكم نشاط المدقق و تضبطه .

المعايير العامـــــة :

تتعق هذه المعايير بالتكوين الشخصي لمزاولي مهنة المراجعة ، و المقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص متعلمين و مدربين . و توصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني و إعداد التقرير بصورة ملائمة ، و تعتبر " شخصية " ، لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي [22].

ومن ثم يمكن القول ، بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهميته و مغزاه ، يتعين أن يكون المراجع على درجة كبيرة من الكفاءة ، و أن يتمتع بالاستقلال المطلوب ، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها ، ولقد اهتمت الهيئات المهنية و التشريعات التي صدرت لتنظيم مهنة المحاسبية و المراجعة في الدول المختلفة بهذه المعايير الثلاثة و التي سوف نتناولها بشيء نمن التفصيل .

المعيار الأول : التأهيل العلمي و العملي .

و ينص هذا المعيار على ضرورة توافر عاملين أساسين في المراجع :

ـ التأهيل العلمي " التعليم " ـ التأهيل العملي " الخبرة و الكفاءة "

[21] WWW . theiia . org .
[22] ـ وليام توماس ، أمرسون هنكي . **مرجع سابق** ، ص 55 .

المعيار الثاني : الاستقلال و الحياد .

الثقة و المصداقية تنبع من مدى استقلال و حياد المراجع في إبداء رأي يقوم على النزاهة و الموضوعيـــة ، و من المهم جدا للمهنة أن توفر عنصر الثقة في حياد المراجع الخارجي من قبل الأطراف ذات المصالـــح و مستخدمي القوائم المالية ، و قد تتزعزع هذه الثقة إذا ظهر دليل على أن الحياد غير متوافر أو لوجـــود ظروف يعتقد ذوي المصالح على أنها من المحتمل أن تأثر على الحياد و بالتالي يجب توفر شروط استقلال المراجع منها الاستقلال الذاتي أو الذهني .

و في ظل توافر تلك الشروط في شخص المراجع ، يمكن أن تعدد الأبعاد الدالة على استقلال المراجـــــع وخاصة . ـ الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة ,

ـ الاستقلال في مجال الفحص .

ـ الاستقلال في مجال إعداد التقرير[23] .

المعيار الثالث : بذل العانية المهنية اللازمة .

ينص المعيار الثالث من المعايير العامة على ما يلي : " يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة في القيام بعملية الفحص و في إعداد تقريره "[24] . و أتي أهمية هذا المعيار نظرا لأنواع الأخطاء التي قد يرتكبها المراجع و تترتب عنها المسؤولية التي يتحملها هذا الأخير ، و ترتب تلك الأخطاء بحسب الأهمية فهناك الخطأ العفوي الغير مقصود و هناك خطأ عمدي مقصود ناتج عن سوء نية وتعمد و إصرار ، أو ناتج عن اللامبالاة و التقصير ، ويجب الإشارة إلا أن المراجع قد لا يسأل عن الخطأ العفوي و لكنه مسؤول عن كل تقصير أو غش أو تعمد ، و يعتبر المدقق على العموم مسؤولا مسؤولية بحسب الوسائل و ليس بحسب النتائج ، و هو مسوؤلا مسؤولية مدنية ، جنائية و تأديبية .

و منه فالمعايير العامة تتعلق بالتأهيل و الصفات الشخصية للمدقق و علاقتها بجودة و نوعية الأداء المطلوب في مثل هذه المهام ، فيجب أن يكون عالي التكوين و الخبرة و المهارة ، و قد تبنى مجمع المحاسبين الامريكيين معاييرا هامة في ثلاثة مجموعات .:

ـ يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين و ذو كفاءة عالية وأن يتمتع بقدر كاف من التأهيل العلمي و العملي .

---

[23] ـ محمد سمير الصبان . **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعي ، القاهرة ، 1993 ، ص 73 .

[24]ـ مصطفى حسين خضير . **المراجعة : المفاهيم و المعايير و الاجراءات** ، مطابع جامعة الملك سعود ، الشارقة ، 1996 ، ص 45 .

ـ أن يكون محتفظا بشخصيته و تفكيره المستقل ، بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله .

ـ يجب أن يبذل كل جهده و العناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق و أن يكون حذر عند ممارسته للمهنة و عند أداء المهمة و إعداد التقرير .

*بمعنى أن يتمتع المراجع بثلاث مزايا أساسية و ضرورية ، وهي تمثل المعايير العامة للتدقيق و يمكن اختصارها فيما يلي :

1 ـ التأهيل العلمي و العملي .

2 ـ الاتجاه العقلي المحايد .

3 ـ العناية المهنية الواجبة [25].

معايير العمل الميدانـــــــي :

إن معايير العمل الميداني تتعلق ببيئة العمل و بالضوابط التي تحكم الممارسة ، و تتمثل عموما هذه المعايير في وضع خطة لمهمة التدقيق و الإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق ، و تقديم الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية ، و تنحصر هذه المعايير في ثلاثة مجموعات من المعايير :

ـ تخطيط المهمة بشكل دقيق مناسب و كاف ، مع توفير الإشراف الدقيق و الحذر على أعمال المساعدين .

ـ أن يقوم بدراسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في المنشأة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه ، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة ، والتي ستتقيد بها إجراءات التدقيق .

ـ يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة و كافية و ذلك عن طريق الفحص و المراقبة[26] .

المعيار الأول : تخطيط المهمة بشكل دقيق .

يتطلب تخطيط أي مهمة للتدقيق القيام بالخطوات التالية :

1 ـ الإجراءات التخطيطية : و تشمل هذه الإجراءات الخطوات التالية :

ـ الاتصال بالمراجع السابقة .

[25] ـ حسين القاضي . حسين دحدوح . **أساسيات التدقيق الداخلي في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1999 ، ص 45 .
[26] ـ حسين القاضي ، حسين دحدوح ، **نفس المرجع السابق** ، ص 47 .

ـ جمع معلومات عن المشروع .

ـ دراسة السياسات و الإجراءات المحاسبية .

ـ تخطيط إستراتيجية المراجعة و توثيقها .

ـ الاستعانة بأحد الخبراء .

ـ برنامج المراجعة .

2 ـ الاحتفاظ بأوراق المراجعة وتكوين ملفات العمل :

أولا : أوراق المراجعة :

الأوراق التي يستعملها المدقق يجمع فيها البيانات التي يحصل عليها خلال قيامه بعملية الفحص حيث يمكن أن تشمل ما يلي : قيود التسويات ، تحليل الحسابات بدفتر الأستاذ ، الكشوف التفصيلية عن بعض بنود القوائم المالية ، مثل : الكشوف التفصيلية الخاصة ببنود الأصول الثابتة ، المدينين ، أوراق القبض ، مذكرات التسوية ، ملخصات البيانات ، ملاحظات المراجع على بعض الأمور و الاستفسارات التي حصل عليها من موظفي المنشأة ، برنامج المراجعة ، الردود على المصادقات ، نسخة من عقد تكوين الشركة و قانونها النظامي ، نسخة من العقود المهمة ، نسخة من القوائم المالية النهائية المعدة للاعتماد من العميل وجميع الأوراق و البيانات الأخرى التي يقوم المراجع بتحضيرها أو التي يرى ضرورة إعدادها لتنفيذ مهمته [27].

و نشير أن أوراق المراجعة هي ملك للمدقق ، و لكن هذه الحقوق تخضع للقيود التي تنص عليها قواعد السلوك المهني بشأن عدم قيام المدقق بإفشاء أسرار زبائنه و احترام مبدأ ميثاق السلوك المهني ، و يجب على المدقق أن يحتفظ بأوراق المراجعة لمدة كافية من الزمن لمقابلة احتياجات مكتبه و للتقيد بأن نصوص قانونية في هذا الشأن ، و يتم ذلك في نوعين من الملفات هما [28]:

ـ الملف الدائم : و يحتوي على البيانات التي لها صفة الاستمرار .

ـ الملف الجاري : يحتوي على أوراق المراجعة الخاصة بالسنة المالية محل الفحص .

[27] ـ أحمد حلمي جمعة . **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، ط2 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص 70 .
[28] ـ حسين القاضي ، حسين دحدوح ، **نفس المرجع السابق** ، ص 60 .

ثانيا : ملفات العمل :

1 ـ الملف الدائم :

يحتوي الملف الدائم على بيانات و معلومات لها صفة الدوام ، ولا تقتصر فائدتها على سنة مالية واحدة و لكنها تفيد في القيام بعمليات المراجعة الخاصة بالسنوات التالية ، لذا فإن الملف الدائم يحتوي على الأوراق التي لها أهمية مستمرة سنة بعد أخرى .

و من أمثلة البيانات التي لها أهمية مستمرة ، و التي يجب أن يحتوي عليها الملف الدائم ما يلي :

ـ نبذة تاريخية عن المشروع و طبيعة أعماله و المنتجات التي يقوم بإنتاجها و تسويقها .

ـ التنظيم الإداري للمشروع و قائمة باسما الموظفين الرئيسيين و اختصاصاتهم .

ـ نسخة من توقيعات الموظفين المسئولين .

ـ ملخص للنظام المحاسبي المتبع و قائمة كاملة بالدفاتر و السجلات المستخدمة .

ـ نسخة من دليل الحسابات و لائحة الحسابات إن وجدت .

ـ السياسات المحاسبية الخاصة بالمشروع .

ـ تحليلات مستمرة لبعض الحسابات المهمة مثل ، رأس المال و الاحتياطات .

ـ نسخة من العقد الابتدائي و القانون النظامي للشركة و ملخص لأهم ما تحتويه من أحكام .

ـ ملخصات لمحاضر جلسات مجلس الإدارة .

ـ مذكرات وافية عن العقود التي يسري مفعولها لمدة طويلة .

ـ وصف لنظام المراقبة الداخلية المستخدم في المنشأة ، و نتائج تقويم المراجع لهذا النظام .

ـ قوائم مالية مقارنة خاصة بعد عدة سنوات سابقة [29].

[29]ـ هادي التميمي . **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية** ، ط2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 85 .

2 ـ الملف الجـــاري :

تحتوي الملف الجاري على جميع أوراق المراجعة المالية بالسنة الحالية مخل الفحص بحيث يكون هناك ملف لكل سنة من السنوات المالية ، و يضم جميع أوراق المراجعة الخاصة بهذه السنة .

و من بين البيانات التي يتضمنا الملف الجاري هي :

ـ المراسلات بين المراجع و المنشأة .

ـ برنامج المراجعة .

ـجميع ملاحظات المراجع و استفساراته التي نشأت من خلال القيام بعملية الفحص و ردود المنشأة على ذلك ، و الإجراء الذي اتبع بالنسبة للنقاط التي أثيرت .

ـ قائمة الاستقصاء الجارية عند نظام الرقابة الداخلية .

ـ ميزان المراجعة .

ـ التسويات المختلفة التي أجراها المراجع على القوائم المالية .

ـ الكشوف التحليلية التفصيلية ، و تشمل تحليلا للبنود المهمة في حساب الأرباح و الخسائر و بعض عناصر الميزانية .

ـ ملخصات لمحاضر جلسات مجلس الإدارة التي لها أثر على الحسابات .

ـ ملخصات للعقود المهمة التي لها أثر على الحسابات .

ـ نسخة من الميزانية و حسابات النتائج .

ـ صورة من تقرير المراجع على القوائم المالية [30].

و غنى عن البيان أنه يجب اتخاذ الإجراءات الكافية للمحافظة على أوراق المراجعة ، بحيث تبقى في حوزة مندوبي المراجع ليلا نهارا أثناء القيام بعملية المراجعة حتى لا تكون هناك فرصة لموظفي العميل الإطلاع عليها .

[30] ـ هادي التميمي ، **نفس المرجع السابق** ، ص 89 .

***خلاصــة :**

يجب أن يتبع المدقق الداخلي عملية التدقيق بعد إعداده التقرير النهائي و ذلك للتأكد من صحة النتائج و التوصيات التي اقترحها لكي يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لها ، كما يجب على المدقق الداخلي تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح نواحي الضعف التي من الممكن أن تعترضه ، كما يجب عليه التأكد من النتائج المرغوبة للإدارة و مجلس الإدارة مع الأخذ في الحسبان الخطر المصاحب لهـــــذه الإجراءات التصحيحية و هناك العديد من الأساليب لتحقيق متبعة فعالة لهذه التعديلات التي من شأنها أن تجنب المؤسسة الوقوع في مزيد من الأخطاء .

ـ تمهيـــــد :

عرف التدقيق الداخلي كمهنة منذ زمن بعيد حيث كان أصحاب المشروعات التجارية مهتمين بمراقبة العمليات التجارية لهم ، إلا أن التدقيق الداخلي كمفهوم علمي لم يظهر إلا في الآونة الأخيرة و بصفة خاصة بعد إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكي في عام 1941 The Institut Of Internal Auditons و منذ ذلك التاريخ عمل هذا المعهد على تدعيم و تطوير التدقيق الداخلي الذي يعتبر أداة فعالة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة المالية .

1ـ علاقة التدقيق المحاسبي بالرقابة الداخلية في المؤسسة المالية :

طالما أن المدقق الداخلي يعمل داخل الوحدة الاقتصادية فهو يسعى لخدمة الإدارة من خلال عملية الرقابة و لذلك يمكن حصر اهتمام المدقق الداخلي بعملية الرقابة في النقاط التالية :

1ـ تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف الفرعية هي : التخطيط و التنظيم و التنسيق والتوجيه و تعتبر وظيفة الرقابة للمدير و الذي يشارك بفعالية في انجازها المدقق الداخلي ضمانا لأداء الوظائف الفرعية الأخرى .

2ـ استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل الوحدة المعينة يدعم قدرته على تزويد الإدارة نحو الرقابة ، فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط له فإن ذلك يؤكد على اعتماد الإدارة على التدقيق في تحقيق عملية الرقابة .

3ـ طالما أن المدقق الداخلي هو احد العاملين بالوحدة الاقتصادية ، فإن قربه من السجلات المالية يجعله على دراية كاملة نسبيا للمشاكل التي تلاحق الوحدة الاقتصادية ، الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه السجلات لزيادة المعرفة و إتمام عملية الرقابة .

يتضح من الأدوار التي يمكن أن يلعبها المدقق الداخلي مع الإدارة أن احتياجات هذه الأخيرة تتطور بصورة سريعة و هذا ما يزيد و يضاعف من اعتمادها على مجهودات التدقيق الداخلي ، و من الأمثلة الواضحة التي تبرر الحاجة إليه هي منع و تقليل الأخطاء ، و مساعدتها على استبعاد أسباب الضياع و الإسراف و ذلك بالاعتماد على الأدوات الرقابية [1].

[1]ـ كريمة على الجوهر . **التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات** ، منشورات المنظمة العربية الإدارية ، القاهرة ، 2012 ، ص 32 .

2 ـ معايير التدقيق الداخلي :

معايير التدقيق الداخلي هي مستويات الأداء المهني ، وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة و التي تهدف إلى توفير مستوى معقول من ضوابط عملية التدقيق و تحدد الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه ، ويعتمد عليها في الحكم على أداء المدقق الحسابات و نوعية العمل المنجز ، و بالتاي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق [2].

1/2ـ مفهوم معايير التدقيق الداخلي :

المعيار كمصطلح يعني " درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبين لغرض معين كمقياس أو وزن ، و على الآخرين التماثل معه ومسايرته ، فهو ما تيم بواسطته الحكم على دقة أدائهم[3] ".

يعرف معيار التدقيق على أنه " أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية ، و درجة الاتساق التي يصل إليها المدققين عند أدائهم لوظائفهم [4]" .

أما معايير التدقيق الداخلي تحديدا فتعرف على أنها " المقاييس و القواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق الداخلي ، حيث تمثل المعايير نموذج لممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون ، و ذلك وفقا لما تم التوصل إليه و اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين ، وهذا يعني أن معايير التدقيق الداخلي المعارف عليها تمثل أساسا لعمل المدققين الداخليين ، و تحديد مسؤولياتهم و متابعة أدائهم المهني[5] " .

.

2 ـ الذنبيات على . **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و القوانين المحلية : نظرة و تطبيق** ، ط1 ، الأردن ، 2008 ، ص 75 .

3ـ عبد الغني ، فضل على . **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان ، 2003 ، ص 51 .

4 ـ عبد الغني . فضل على ، **نفس المرجع السابق** ، ص 34 .

5 ـ صهيب حسين . **العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في الشريكات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2005 ، ص 165 .

2/2 ـ معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي :

اصدر معهد المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي عام 1978 و التي عدلت عام 1993 ، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد و المبادئ التي يجب مراعاتها بالنسبة للقائمين بعمل المدقق و التي يكمن بها تقسيم عمليات و خدمات و أداء قسم التدقيق الداخلي في المنشأة .

و تتمثل هذه المعايير في خمسة معايير عامة :

المعيار الأول : استقلالية المراجع الداخلي .

و يتضمن هذا المعيار جانبين رئيسيين هما :

أ ـ مكان المراجع الداخلي في المنشأة من حيث تحديد ما يلي :

ـ المستوى الإداري التابع له المدقق الداخلي .

ـ الجهة التي يقدم لها المدقق الداخلي .

ـ تحديد احتياجات قسم التدقيق الداخلي من الأفراد و الأموال أو الأدوات المختلفة و يتم ذلك سنويا .

ب ـ الموضوعية : التي تتمثل في الواقعية في الحكم على عملية التدقيق و يتم ذلك من خلال :

ـ تحديد اختصاصات العاملين و حالات تعارض فيها على المستوى القسم الخص بالتدقيق الداخلي .

ـ تغيير المهام بين أعضاء القسم من وقت لآخر .

ـ تدقيق نتائج التدقيق الداخلي قبل كتابة التقرير[6] .

المعيار الثاني : الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي .

يتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية :

أ ـ تحديد موصفات و مؤهلات و خبرات يعمل داخل إدارة قسم التدقيق الداخلي من حيث الكفاءة والخبرة العلمية ، فهم المبادئ الإدارية ، توافر الصفات الخلقية [7].

[6] ـ عبد الفتاح محمد الصحن . **الرقابة و المراجعة الداخلية** ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 205 .
[7] ـ عبد الفتاح محمد الصحن . **نفس المرجع السابق** ، ص 206 .

ب ـ وضع برامج تدريب مستمرة لرفع كفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي و تحسين مستوى العناية المهنية.

المعيار الثالث : نطاق التدقيق الداخلي .

و يتضمن الجوانب التالية :

أ ـ فحص و تقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المشروع و مدى تحقيق أهدافها التالية :

ـ حماية ممتلكات و موارد المشروع من أي تصرفات غير مرغوب فيها .

ـ دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المشروع .

ـ التحقق من مدى الالتزام بالقوانين و السياسات و الإجراءات .

ب ـ فحص مدى فعالية وجودة الأداء ومدى تحقيق الأهداف و النتائج المرجوة [8].

المعيار الرابع : أداء عمل المدقق الداخلي .

و يتمثل في معايير الأداء المهني التدقيق الداخلي و يتضمن العناصر التالية :

ـ تخطيط عملية التدقيق .

ـ فحص و تقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية و مناسبة و مفيدة و بعدها إبلاغ نتائج التدقيق

ـ متابعة تنفيذ هذه النتائج [9].

المعيار الخامس : إدارة قسم التدقيق .

و يتضمن هذا المعيار العناصر التالية :

أ ـ مدير قسم التدقيق الداخلي هو المسؤول عن إدارة القسم و عليه التحقق من : ـ أهداف القسم ـ موارد القسم ماديا و بشريا ـ خطة التدقيق الداخلي [10].

[8] ـ عبد الفتاح محمد الصحن . **نفس المرجع السابق** ، ص 210 .
[9] ـ عبد الفتاح محمد الصحن . **نفس المرجع السابق** ، ص 211 .
[10] ـ فتحي رزق السوافيري . **الرقابة و المراجعة الداخلية** ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 2006 ، ص 115 .

ب ـ ينبغي على إدارة القسم مراعاة الجوانب التالية :

ـ أهداف و سلطات و مسؤوليات القسم .

ـ السياسات و الإجراءات المناسبة لطبيعة أعمال القسم .

ـ إدارة الأفراد العاملين في القسم .

ـ التنسيق مع المدقق الخارجي [11].

[11] ـ فتحي رزق السوافيري ، **نفس المرجع السابق** ، ص 116 .

3ـ أنواع معايير التدقيق الداخلي :

لقد وضعت هذه المعايير سنة 2003 و أصبحت نافذة سنة 2004 و هي تتألف من :

1 ـ معايير الخواص " سلسلة 1000 " : تعنى معايير الخواص بالصفات و السمات الخاصة بالمنشآت والأفراد اللذين يؤدون أعمال التدقيق الداخلي .

2 ـ معايير الأداء " سلسلة 2000 " : فهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي و تضع المقاييس النوعية التي يكمن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي من خلالها .

3 ـ معايير التطبيق " nnnn.c1 " : فهي تطبيق كل من معايير الخواص و معايير الأداء في حالات متعددة مثل اختبارات الالتزام ، التحقيق بالغش و الاختيال ، أو مشروع التقييم الذاتي للرقابة الداخلية [12]

يتم وضع معايير التطبيق بالأساس لأعمال التوكيد (أشير لها بحرف A متصلا برقم المعيار و لأعمال الإشارة بحرف c متصلا برقم المعيار nnnn.C1

12ـ محمد السيد سرايا . **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل** ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 131 – 132 .

3ـ أهمية و أهداف معايير التدقيق الداخلي :

1/3 ـ أهمية معايير التدقيق الداخلي :

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي :

ـ تعتبر ضرورة للمدققين الداخليين ، كونها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم .

ـ المعايير ضرورية للإدارة ، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين يمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات و التقارير التي يقدمونها لها عند أدائهم لمهامهم في المؤسسة .

ـ يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد [13].

2/3 ـ أهداف معايير التدقيق الداخلي :

قد حدد معهد المدققين الداخليين أهداف معايير التدقيق الداخلي على أنها :

ـ بيان المبادئ الأساسية التي تحد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي .

ـ وضع إطار عام لأداء التدقيق الداخلي و تعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التنظيم الداخلي إلى أوسع مدى ممكن .

ـ وضع أسس لقياس لأداء المدققين الداخليين .

ـ التأسيس لعمليات معالجات تنظيمية متطورة و تشجيع إدخال تحسينات عليها .

ـ تعميق حالة الفهم لدى جميع المسويات الإدارية في منشآت الأعمال لحقيقة الدور و المسؤوليات المنوطة بالتدقيق الداخلي ، و تعزيز إدراكها لأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي[14] .

---

[13] ـ خلف عبد الله الوردات . **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق** ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ، 422 .

[14] ـ خلف عبد الله الوردات . **نفس المرجع السابق** ، ص 424 .

خلاصـــــة :

من خلال دراسة هذا الفصل تبين أن التدقيق الداخلي ليس الهدف من إنشائه هو التحقق من صحـــــة تسجيل العمليات المالية و اكتشاف الأخطاء إن وجدت من الناحية المالية و المحاسبية للمؤسسة فقط ولكن للتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل توفير الحماية للأصول و موارد المؤسســـــــــة و ضمان دقة البيانات و المعلومات و تقييم أداء العمليات على الوحدات التنظيمية الداخلية ، و للإشـــارة فإن وظائف التدقيق الداخلي تقيم نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسة .

تمهيـــــد :

بعد التطرق لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية و مدى تأثير التدقيق الداخلي على كفاءتها من الجانب النظري سنقوم بدراسة هذه الحالة من خلال دراسة حالة لبنك الجزائرالخارجي لولاية مستغانم في شكل دراسة ميدانية لهذه المؤسسة .

و من خلال التعمق في هذه الدراسة من الجانب الميداني ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين لما يخدم موضوع البحث بشيء من التفصيل و التنظيم ، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

ـ المبحث الأول : بطاقة تقنية أو تقديملبنك الجزائرالخارجي بولاية مستغانم BEA.

ـ المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في بنك الجزائرالخارجيBEA.

1ـ تقديم بنك الجزائر الخارجي BEA :

أمام تزايد النمو الاقتصادي و تزايد الحاجة للموارد المالية و التي أصبحت تستحوذ على نسبة هامة من اهتمامات الدولة و المؤسسات المالية وزيادة على تدهور وضعية القطاع الاقتصادي وقيمة العملية الوطنية مع صعوبة الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المختلفة .

-انشئ بنك الجزائر الخارجي لتهيئة أرضية مناسبة من اجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية لتنشيط المبادلات التجارية عبر المؤسسات المالية (دوران رؤوس الأموال).

2 ـ التعريف بالبنك الوطني الجزائري :

1/2 ـ تعريف البنك الوطني الجزائري BEA :

-انشئ البنك الجزائر الخارجي بتاريخ 1967/10/01 بموجب الامر 204/67 في شكل شركة جزائرية حدد راسماله مبدئيا ب 20 مليون جزائري مقره الجزائر العاصمة و له وكالات و فروع داخل ولايات الجزائر 'بموافقة وزير المالية كما يمكنه تاسيس وكلات بالخارج و تصنيفها لا يكون الا بموجب نص تشريعي , و قد تم انشاؤه على انقاض المؤسسات البنكية التالية :

-القرض الليوني في 1967 /10/01 **le Crédit lyonnais**

-الشركة العامة 1967/12/31 **Société Générale**

-ويعتمد النشاط البنكي على اعادة توزيع رؤوس الاموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الاموال سواء كان دلك على المستوى الوطني او الدولي فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الاموال و اخرين لديهم عجز في رؤوس الاموال .

-كان دور البنك سابقا ينحصر في القيام بعمليات مالية انطلاقا من قرارات ادارية لا رجعة فيها . اما حاليا فقد دخلت في عهد جديد اد اصبحت تتميز باستقلالية و مسؤولية اكثر ادن يعتبر البنك عضو ضروري للنشاط الاقتصادي و تتجسد هده الضرورة من عمليات القرض التي تستجيب لها

.-

2/2 ـ وظائف بنك الجزائر الخارجي BEA:

أدى توسع بنك الجزائر الخارجي BEA إلى توسيع وظائفه و مهامه و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـتسهيل وتطوير العلاقات الاقتنصادية بين الجزائر والدول الاخرى .

ـ ترخيص جميع اشكال الاقراض , قروض او تسبيقات مع او بدون ضمان , و بالمقدارات داته بالاضافة الى المشاركة و الوساطة .

ـ تمويل جميع اشكال عمليات التجارة الخارجية .

ـ بالاضافة الى تمويلاتها الخاصة فانها تتدخل بضمانها الاحتياطي و ضمان الوفاء او حتى باتفاقات القرض مع مراسلين اجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول اخرى .

-المشاركة في كل نظام او مؤسسة تامين القروض و يمكن لها ان تكلف بالتسيير او المراقبة مع الخارج .-معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة او الاجلة المبرمة المستعارة المقرضة ' رهن الحيازة ربح فروق الاسعار بين العملات الاجنبية

-يمكنها اعادة تسيير المخازن العمومية القيام بالشراء او القيام بالعمليات العقارية او غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة اتخاد اجراءات اجتماعية لصالح مستفيدها .

3/2 ـ الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي BEA :

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك ، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و يبين دورها :

وفيما يلي عرض للهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي BEA .

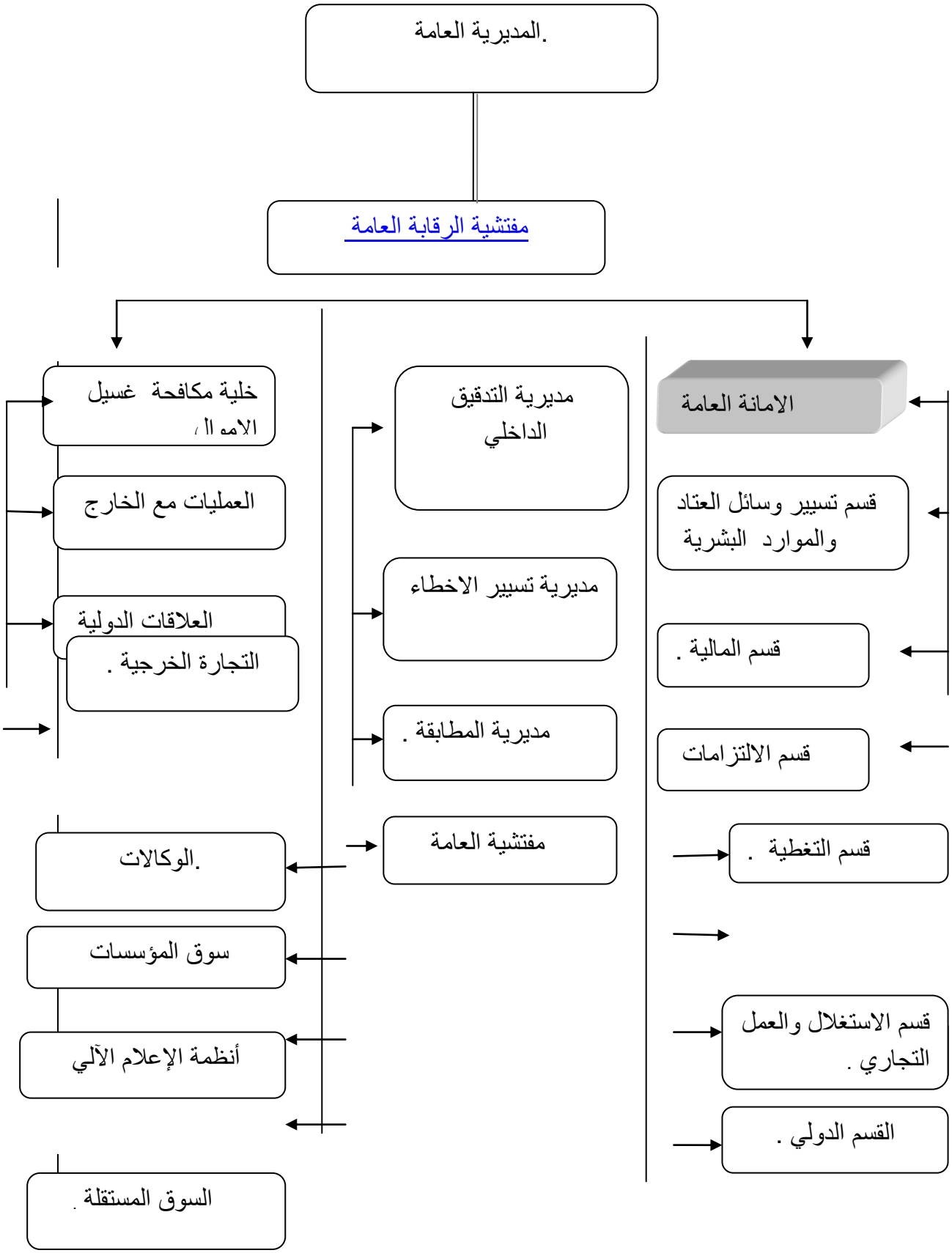
المديرية العامة.
مفتشية الرقابة العامة
خلية مكافحة غسيل الامو ا ،
العمليات مع الخارج
العلاقات الدولية
التجارة الخرجية .
الوكالات.
سوق المؤسسات
أنظمة الإعلام الآلي
السوق المستقلة .
مديرية التدقيق الداخلي
مديرية تسيير الاخطاء
مديرية المطابقة .
مفتشية العامة
الامانة العامة
قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية
قسم المالية .
قسم الالتزامات
قسم التغطية .
قسم الاستغلال والعمل التجاري .
القسم الدولي .

الهيكل التنظيمي لوكالة (مستغانم) :

3 ـ وكالة مستغانم نشأتها و هيكلها التنظيمي و مهام مصالحها :

1/3 ـ تعريف و نشأة وكالة مستغانم :

نشأت وكالة مستغانم سنة 1984 و تضم أكثر من 25 موظف و تسعى هذه الوكالة كغيرهـــــــــــا من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدماتها البنكية باعتبارها جزءا منه و العمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها .

2/3 ـ الهيكل التنظيمي للوكالة ومهام مصالحها :

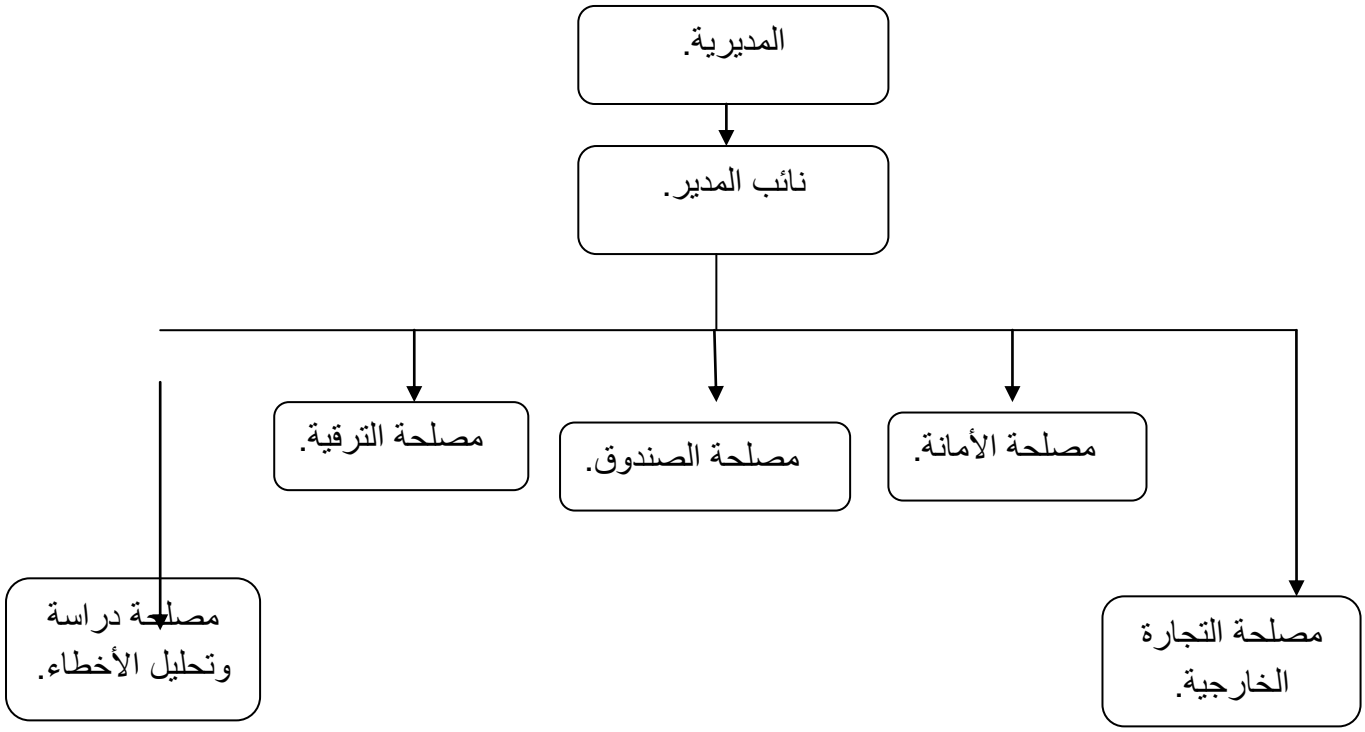

الهيكل التنظمي للوكالة .

3/3 ـ مهام مصالح الوكالة :

مصلحة الصندوق : تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة ، البنك ، العملاء و تضم 5 أقسام :

ـ قسم الشبابيك : يكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء و تقديم المعلومات و النصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها و يتم على مستوى هذا القسم : إيداع و سحب النقود ، استخراج شيك بنكي ، استلام و تحصيل الشبكات الخاصة بالوكالة أو غيرها .

ـ قسم التحويل : يتكفل بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى .

ـ قسم عمليات الاستقبال : يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق الخاصة بالوكالة و القيم الموضوعية بصندوقها .

ـ قسم التغطية و المقاصة : هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق البنوك الأخرى . و يقوم هذا القسم بمعالجة و متابعة الأوراق التجارية الغير مدفوعة .

ـ قسم اليومية و المحاسبة الإحصائية و وضعية الحسابات : يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام و التأكد من دقة البيانات المسجلة و إصلاح الأخطاء إن وجدت .

ـ مصلحة دراسة وتحليل الأخطار : تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك ، حيث تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها و أشكالها ، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات ، و تأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف و الحسابات اليومية للوكالة .

ـ مصلحة أمانة التعهدات : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح ، تغيير ، غلق ، اعتراضات ، مصادرة موقوفة ....إلخ) كما تجمع ضمانات القروض و ترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال و يسهر على متابعة القروض الممنوحة و انجاز العمليات المتعلقة بها و تقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية المالية

ـ مصلحة التجارة الخارجية : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع و شراء العملة ، أو في شكل تحويلات ، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية و العمل على عدم تسرب العملة الصعبة و تهريبها .

4 ـ التدقيق الداخلي في البنك :

1/4 ـ حالة التقارب البنكي :

تسوية حسابي البنك و الحساب الجاري البريدي .

الوضعية : في 2016/12/31 استلمت المؤسسة SPA كشف الحساب المرسل من بنك الجزائرالخارجي BEA " يحمل المعلومات التالية : رصيد دائن في 1016/12/31 يقدر ب: 500.000 .

و في المقابل ظهر حساب البنك لدى المؤسسة مدينا ب : 410000 .

جدول حالة التقارب :

ح/ البنك لدى المؤسسة				ج/ المؤسسة لدى البنك			
التاريخ	البيان	مدين	دائن	التاريخ	البيان	مدين	دائن
/12/31 2016	رصيد مدين الزبون أ فوائد مالية مصاريف الحساب	4100 00 4000 0 2500 0	15000	/12/31 2016	ر .دائن الزبون ب الزبون ج	40000	600000 10000
	رصيد مدين نهائي	60000			رصيد دائن نهائي		560000
	المجموع	75000	575000		المجموع	510000	510000

و بعد إعداد جدول حالة التقارب يليها قيود التسوية كما يلي :

ـ جدول التسوية :

485		ــــــــــ	40000	
		ــــــــــ		40000
	470	البنك الزبون		
			25000	
485		ــــــــــ Ch/ 397		
		ــــــــــ		25000
	77			
		نواتج مالية	15000	
65		ــــــــــ فوائد بنكية		
		ــــــــــ		15000
	485	مصاريف مالية		
		مصاريف مسك الحساب دورة 2016		

أخطاء مرتكبة في حسابات الزبائن :

في يوم 2016/04/15 : قام عامل بالبنك بدفع عدد من الشيكات ، ولكن هذا الأخير وقع في خطأ تقييد شيك مسحوب من حساب الزبون " أ " إلى المورد " ع " و كان المبلغ 6.900.85 دج .

530	740	من حساب المورد إلى حساب الصندوق ـ شيك رقم 0413863 عملية رقم 186 .	6.900.85	6.900.85

في إطار المراجعة اليومية التي يقوم بها مدقق الحسابات المتواجد على مستوى الوكالة ، ظهر وجود خطأ في تقييد العملية رقم 186 .

من خلال مقاربة الشيك مع القيد المحاسبي تم تصحيح هذه العملية باستعمال رمز(CODE) MCC الذي يعمل على تصحيح العمليات من حساب الزبون إلى حساب البنك كالآتي :

470	530	من حساب الزبون إلى حساب المورد ـ تصحيح العملية رقم 186 مفيدة بتاريخ 15 / 04 / 2016	6.900.85	6.900.85

ملاحظة : بالإضافة إلى الأخطاء التي تمت دراستها على مستوى بنك الجزائرالخارجي هناك أخطاء فنية ، أخطاء الحذف و أخطاء معوضة .

أخطاء مرتكبة : تحدث في إحدى القيود مدينة أو دائنة أو عند ترحيلها إلى دفتر الأستاذ مثل :

نقل العدد 320 إلى دفتر الأستاذ 320 .

أخطاء فنية : و هي أي يكون المحاسب مثلا جاهلا لأصول و مبادئ المحاسبة من الأساس .

أخطاء الحذف : و هي نوع من الأخطاء الدارجة جدا في النشاط اليومي للبنوك كأن لا تسجل إحدى العمليات من الأصل .

أخطاء معوضة : تقع نتيجة زيادة أو نقص في إحدى طرفي القيد .

***ملاحظة :**

من خلال الدراسة الميدانية هناك صعوبات عديدة ، بحيث أن العمل داخل البنك كان صعبا جدا بسبب طبيعة عمل البنك و الانشغال المستمر للعمال و بالتالي فإن أخذ المعلومات اللازمة حول موضوع التدقيق و الرقابة الداخلية في البنك يوشك أن يكون منعدم تقريبا للأسباب التالية :

ـ صعوبة الظروف الحالية التي يمر بها البنك الناتجة عن وجود اختلاسات و أخطاء فادحة مؤخرا و بالتالي كان هناك تحفظ كبير على المعلومات التي تخص البنك .

ـ تقلص و انحصار عمل المراجعين و المدققين بسب وجود برامج محملة على أجهزة الكمبيوتر مختصة بالقيام بعملية التدقيق حيث يمكن القول أنها تعمل عمل المدقق و بأقل قدر من الأخطاء المعهودة التي يقع فيها المراجع .

ـ طبيعة عمل البنك بسبب وجود حسابات خاصة و أسماء لأشخاص يتعاملون مع البنك .

خلاصة :

يمكن القول بأن لعمليتي الرقابة و التدقيق أهمية كبيرة فهما من الأعمال الروتينية و ذلك نظرا لأهمية نشاط البنك و مكانته في الاقتصاد الوطني و النهوض و الارتقاء به .

و رغم السرية و التحفظ على المعلومات و البيانات المقدمة لنا إلا أن التربص بالمؤسسة كان بمثابة الصورة الحقيقية للتدقيق من خلال الجهود المبذولة من طرف إطارات البنك لوضعنا في إطار العمل البنكي ، هذا ما دفعنا للوقوف عند واقع و أهمية و دور التدقيق و الرقابة الداخلية في البنوك و بالأخص في بنك الجزائرالخارجي BEA .

*خاتمة عامة :

كان الهدف من دراسة هذا الموضوع هو محاولة الإجابة على الإشكالية التي تدور حول أثر التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، ومن خلال الفصول التي تم التطرق إليها و الفرضيات الأساسية التي انطلقنا منها في موضوع البحث ، تم التطرق إلى الرقابة الداخلية بصفة عامة بأنواعها و معاييرها و خصائصها و البعض من جوانبها الأخرى .

و من هنا تبين لنا أن نظام الرقابة الداخلية الجيد و الفعال هو عنوان و هدف كل مؤسسة و هذا من خلال المحافظة على أصولها و إستمراريتها .

ليتم التطرق بعدها إلى العنصر الثاني من موضوع البحث و هو التدقيق الداخلي و محاولة التوسع فيه أكثر لما يشتمل عليه من عناصر تمكنه من أن يؤدي دوره كما ينبغي في المؤسسة من خلال تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية و تبليغ الإدارة بها في الوقت المناسب ليمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية و اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أداءها .

و من خلال الفرضيات فقد توصلنا إلى مجموعة من النقاط على شكل حلول للإشكالية المطروحة :

ـ فيما يخص الفرضية الأولى فقد تم التوصل إلى أن التدقيق وظيفة فحص مستقلة داخل المؤسسة تساعد الإدارة على مراقبة و تقييم نظام الرقابة الداخلية ، أما هذه الأخيرة فهي تعتبر خطة تنظيمية تهدف إلى المحافظة على أصول و موجودات المؤسسة .

ـ و فيما يخص الفرضية الثانية فإنه فعلا أن علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية تكمن في ترابطهما و تكملهما من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المالية .

ـ أما بخصوص الفرضية الثالثة فإن الأهداف الأساسية لمعايير كل من التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية تتمثل في تنظيم علاقة العمل في المؤسسة .

و من بين النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هي :

ـ لا يمكن الاستغناء عن الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في أي مؤسسة .

ـ المدقق الداخلي يلعب دور كبير داخل المؤسسة المالية.

ـ تقوم المؤسسة المالية بالاعتماد على نظام الرقابة الداخلية لحماية الأصول و المساهمين فيها .

1 ـ أحمد حلمي جمعة . المدخل إلى التدقيق الحديث ، ط2 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 .

2ـ آلان عجيب مصطفى هلندي ، ثائر الصبري محمود الغبان . دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بابل ، المجلد 7 ، العدد 45 ، العراق ، 2010 .

3 ـ الذنبيات على . تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و القوانين المحلية : نظرة و تطبيق ، ط1 ، الأردن ، 2008 .

4 ـ ثامر محمد مهدي . أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 4 ، العراق ، 2010 .

5 ـ حسين القاضي و حسين دحدوح . أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية ، دار وراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999 .

6 ـ خالد أمين عبد الله . علم تدقيق الحسابات ـ الناحية النظرية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 .

7 ـ خلف عبد الله الوردات . التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 .

8 ـ عبد الفتاح محمد الصحن . محمد السيد سرايا . الرقابة و المراجعة الداخلية على المستوى الجزئي و الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 .

9 ـ عثمان عبد الرزاق محمد . أصول التدقيق و الرقابة الداخلية ، دار الكتب للطبعة الموصل ، العراق ، 1990 .

10 ـ عبد الغني ، فضل على . مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان ، 2003 .

11 ـ غسان فلاح المطارنة . تدقيق الحسابات المعاصرة ـ الناحية النظرية ، ط2 ، دار المسيرة ، عمان ، 2009 .

12 ـ فتحي رزق السوافيري . الرقابة و المراجعة الداخلية ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 2006 .

13 ـ كريمة على الجوهر . التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات ، منشورات المنظمة العربية الإدارية ، القاهرة ، 2012 .

14 ـ محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي . المراجعة و تدقيق الحسابات في الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .

15 ـ محمد نصير الهواري و محمد توفيق محمد ، أصول المراجعة { الرقابة الداخلية ، أساسيات المراجعة } دار صفا للطباعة والنشر القاهرة ، 1986 .

16 ـ محمد السيد سرايا . أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2007

17 ـ مصطفى صالح سلامة . مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية و المالية ، ط1 ، دار البداية ، عمان ، 2010 .

18 ـ محمد سمير الصبان . الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعي ، القاهرة ، 1993 .

19 ـ مصطفى حسين خضير . المراجعة : المفاهيم و المعايير و الإجراءات ، مطابع جامعة الملك سعود ، الشارقة ، 1996 .

20 ـ هادي التميمي . مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية ، ط2 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 .

21 ـ زهير الحدرب . علم تدقيق الحسابات ، دار البداية للنشر ، ط1 ، عمان ، 2010 .

22 ـ صهيب حسين . العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في الشريكات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن . 2005

ـ مراجع باللغة الأجنبية :

23 _ Mohamed Hamzaoui , audit gestion des risque dentreprise et control interne , Village mondial , 1 edition , France , 2006 , p 80.

http:// www.IFACI.com /IFACI/ connaitre –l – audit –et- le-contrôle –internet / definitions –de-l-audit –et-contrôle –internet -78 –html 05-01-2015 ; 14:00

24 – Lus Boyer Et Autres , Précis D'organisation Et De Gestion De La Production , Les Edition D'organisation, Paris ,1986 , P 583 .

25 Lionel Gollins et Genard Valin .Audit et Control Internet (Aspects financier , opérationnels et stratégiques) , Dalloz Gestion , 4 Edition , Paris , 1992 , P 21 .

26 _ A . Hamini ,L'audit Comptable et Financier , Berti éditions , 1edition ,Alger , 2001/2002 , p 8 . [1]Claude Grenier et 27 27

27_Bonbouche , Auditer et Contrôler les Activités de L'entreprise , Edition Foucher , Paris , 2003 , PP 98—99 .

28_ WWW . theiia . org .